ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

The effect of conjunction on the diversity of readings between nominative, accusative, and genitive nouns A semantic approach

shahid tariq Ibarahim **Prof.Dr. Muhammad Ismail al-Mashhadani**
University of Mosul /College of Education for women

***Corresponding author: E-mail :** dr.m.ismaeel@uomosul.edu.iq

***Keywords*:**
Kindness, Readings, approach, Semantic.

ARTICLE INFO

Article history:
Received **7. Oct.2024**
Accepted **28.Nov.2024**
Available online **17. Mar.2025**

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

The work before the reader examines the effect of the semantic or moral conjunction resulting from the diversity of transmitted and other readings on the aspects of parsing between nominative, accusative, and genitive nouns. We seek this through selected examples from the Noble Qur'an, which contains three readings: nominative, accusative, and genitive. The work is divided into small sections, each of which addresses a model of what the research topic addresses. Perhaps some readings deviate from the rule of conjunction to another rule, such as the beginning; The work is divided into small sections, each of which presents a model of what the research topic addresses. Some readings may have deviated from the rule of conjunction to another rule, such as the beginning. Whatever falls within the rule of conjunction is discussed to fulfill the intended meaning, while whatever deviates from the rule is also discussed to complete the benefit. The research then concludes with a conclusion that highlights the most important results reached through the models studied.© 2025AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul.

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

أثر العطف في تنوع القراءات بين رفع الاسم ونصبه وجرّه مقاربة دلالية

شهد طارق إبراهيم أ.د. محمد إسماعيل المشهداني
قسم اللغة العربية/ كلية التربية للبنات / جامعة الموصل

الخلاصة:

إن العمل الذي بين يدي القارئ يبحث في أثر العطف المعنوي أو الدلالي الناتج عن تنوع القراءات المتواترة وغيرها في وجوه الإعراب بين رفع الاسم ونصبه وجره، ملتمسا ذلك من خلال نماذج مختارة من كتاب الله العزيز مما ورد فيه بثلاث قراءات رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وقد قُسِّمَ العمل إلى مطالب صغيرة، تناول كلّ مطلب منها أنموذجًا لما يتناوله موضوع البحث، وربما خرجت بعض القراءات عن حكم العطف إلى حكم آخر كالابتداء؛ فما دخل في العطف فبحْثُهُ كان وفاء بالمراد، وما خرج إلى غيره فبُحِثَ أيضًا تتميمًا للفائدة. ثم خُتِمَ البحث بخاتمة تبيّن أهم النتائج التي خلص إليها من خلال النماذج المدروسة.

فأصل هذا البحث هو الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر العطف المعنوي أو الدلالي الناتج عن تنوع القراءات المتواترة وغيرها في وجوه إعراب الاسم؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا؟

الكلمات المفتاحية: العطف، القراءات، مقاربة، دلالية.

المقدمة

الحمد لله القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر ٩]، والقائل: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف ٣]، والصلاة والسلام على أفصح الخلق بيانا وأقومهم لسانا وأصدقهم حجة وبرهانا، وعلى آله وصحبه وبعد:

إن من مميزات الكلام العربي العالي أنه قد يكون حمّال أوجه في نفسه، فكيف مع اختلاف الرواية التي تفضي إلى اختلاف الإعراب؟! فالإعراب والمعنى بينهما ارتباط وثيق، حتى قيل: إن الإعراب فرع عن المعنى(تمام حسان، 1990م، 193).

هذا وإن العمل الذي بين يدي القارئ يبحث في أثر العطف المعنوي أو الدلالي الناتج عن تنوع القراءات المتواترة وما دونها في وجوه الإعراب بين رفع الاسم ونصبه وجره، ملتمسا ذلك من خلال نماذج مختارة من كتاب الله العزيز مما ورد فيه اختلاف في وجوه الإعراب على الوصف المذكور.

وإنما دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع الرغبة في خدمة كتاب الله تعالى الذي هو أعلى مراتب البيان، إضافة إلى الرغبة في إثراء الدرس القرآني، مع عدم وقوفي على من أفرد لهذا الموضوع بحثا مستقلا، والله تعالى ولي التوفيق.

المطلب الأول

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم على الابتداء، ونصبه عطفاً على المفعول به، وجرّه عطفاً على المجرور بالحرف

❖ **وَأَرْجُلُكُمْ ، وَأَرْجُلَكُمْ ، وَأَرْجُلِكُمْ**

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6].

أولاً: قراءة الرفع (وَأَرْجُلُكُمْ)

قرأ الوليد بن مسلم عن نافع وعمرو عن الحسن وسليمان الأعمش (وَأَرْجُلُكُمْ) بالرفع (ابن العربي، 2003، 70/2، الشنقيطي، 1995، 330/1)، على الابتداء والخبر محذوف، أي وأرجلُكم مغسولة على تأويل مَن يغسل، أو ممسوحة على تأويل من يمسح (العكبري، 1990، 422/1، أبو حيان، 1999، 192/4).

قال أبو الفتح عثمان بن جني: "ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخبر محذوف، دلّ عليه ما تقدّمه، قوله سبحانه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾، أي وأرجلُكم واجبٌ غسلُها، أو مفروضٌ غسلُها، أو مغسولةٌ كغيرها، ونحو ذلك. وقد تقدّم هذا مما حذف خبره لدلالة ما هناك عليه، وكأنّه بالرفع أقوى معنى، وذلك لأنّه يستأنف فيرفعه على الابتداء فيصير صاحب الجملة. وإذا نصب أو جرّ عطفه على ما قبله، فصار لحقًا أو تبعًا، فاعرفه"(ابن جني، 1999، 208/1). ولا شكّ أن تغيير الجملة من الفعلية إلى الإسمية وحذف خبرها يدل على إرادة ثبوتها وظهورها، وأن مضمونها مسلم الحكم ثابت لا يلتبس(الطيبي، 2013، 295/5-296)، فضلا عن أنّ العدول عن الإنشائية إلى الإخبارية فيه إشارة إلى المسارعة في الإجابة، وكأنهم: سارعوا فيه وهو يخبر عنه. وذهب الألوسي إلى أولوية أن يقدر ما هو من جنس الغسل على وجه يبقى معه الإنشاء(الألوسي، 1995، 246/3).

ثانياً: قراءة النصب (وَأَرْجُلَكُمْ)

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية حفص من السبعة ويعقوب من الثلاثة (وأرجلَكم) بالنصب(ابن الجزري، 2006، 254/2)، وفيه تخريجان: الأول: بالنصب عطفاً على مفعول (فاغسلوا) وهو (الوجوه والأيدي)، وفيه فصلٌ بين المتعاطفين بجملة منشئة حكمًا غير اعتراضية، وذلك جائز في العربية، وجاءت السنة بالدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك (العكبري، 1990، 422/1). قال ابن عصفور في الفصل بين المتعاطفين: "وأقبح ما يكون ذلك بالجمل"، فدلّ قوله على أنّه ينزّه كتاب الله من هذا التخريج، وهو تخريج من يرى أنّ الغسل فرض(أبو حيان، 1999، 192/4). والتخريج الثاني: أنّه معطوف على موضع (برؤوسِكم) لأنّ الباء زائدة، وقد رجّح أبو حيان التخريج الأوّل لأنّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع(أبو حيان، 1999، 192/4).

ويرى الزجاج أنّها منصوبة على العطف، والكلام فيه تقديم وتأخير، فالمعنى: فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق، وأرجلَكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسِكم، والواو جائز فيها ذلك، كما قال ﷻ: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾، والمعنى: واركعي واسجدي؛ لأنّ الركوع قبل السجود(الزجاج، 1988، 152/2-153).

وذهب ابن خالويه إلى أنّ الحجة لمن نصب "أنّه ردّه بالواو على أوّل الكلام؛ لأنّه عطف محدوداً على محدود؛ لأنّ ما أوجب غسله فقد حصره بحدّ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حدّ"(ابن خالويه، 1980، 129). وقد جاء بالغاية إماطة لظن ظانّ يحسبها ممسوحة؛ لأن المسح لم يضرب له غاية(أبو حيان، 1999، 192/4). والزمخشري يرى أنّ الأرجل من الأعضاء الثلاثة التي تغسل بصب الماء عليها، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء؛ لأنّه مظنّة للإسراف المنهي عنه(الزمخشري، 1986، 611/1). وقد أدخل الرأس من بين المغسولات محافظة على الترتيب؛ لأنّ الرأس يمسح بين المغسولات، وهذا قول الشنقيطي(الشنقيطي، 1995،

330/1). وهذا الاستدلال استدلال شرعي ذهب إليه الإمام الشافعي، إلى أنّ من خالف ذلك الترتيب الذي ذكره الله تعالى لم يجز وضوؤه(ابن فارس، 1983، 50).

ثالثًا: قراءة الجر (وَأَرْجُلِكُمْ)

قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر بالجر(ابن الجزري، 2006، 254/2)، إمّا بالعطف على الرأس بالإعراب، وهو جرّ على الجوار(العكبري، 1990، 422/1)، وقد ذهب إلى هذا التأويل الأخفش وأبو عبيدة وأبو البقاء، إذ ذهبوا إلى أنّه جُرَّ على الجوار والمعنى للغسل، قال الأخفش: ومثله "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"(النحاس، 2001، 259/1).

ولكن رفض بعض النحويين وقوع الجرّ بالجوار في القرآن الكريم ومنهم ابن جني، فقد أنكر الجرّ على الجوار في نحو (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وجعل الكلام على حذف المضاف(ابن جني، 1990، 192/1-193).

وأنكره ابن خالويه أيضًا بقوله: "لا وجه لمن ادّعى أنّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأنّ ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار، وفي الأمثال، والقرآن لا يُحمَل على الضرورة، وألفاظ الأمثال"(ابن خالويه، 1401، 129).

ورفض مكي بن أبي طالب قول الأخفش وأبي عبيدة في الجرّ على الجوار، والمعنى الغسل وهو بعيد لا يُحمَل عليه القرآن(القيسي، 1985، 220/1)، وتابع الزجاج رفضه وجود الجر بالجوار في كلمات الله(الزجاج، 1988، 153/2).

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ "قولهم (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يُقاس عليه؛ لأنّه ليس كل ما حُكِيَ عنهم يُقاس عليه، ألا ترى أنّ اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يُلتفَت إليها ولا يُقاس عليها، فكذلك ههنا والله أعلم"(أبو البركات الأنباري، 2003 503/2).

وقد ردّ النحاس على قول الأخفش: إن هذا القول غلط عظيم؛ لأنّ الجوار

لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنّما هو غلط ونظيره الإقواء(النحاس، 1981، 259/1).

وأبو البقاء كان من مؤيدي وقوع الجوار بالجوار في القرآن الكريم، وأنه ليس بممتنع لكثرة وقوعه في القرآن، كقراءة حمزة والكسائي(الداني، 1984، 168) قوله تعالى: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة: 22]، بجرّهما عطفًا على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: 18]، والمعنى مختلف، إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحورٍ عين(العكبري، 1990، 422/1).

وتابعه الشنقيطي في تأييد وقوع الجرّ بالجوار في القرآن الكريم؛ لأنّه أسلوب من أساليب العربية، وقد جاء في القرآن الكريم لأنه نزل بلسانٍ عربي مبين (الشنقيطي، 1995، 331/1).

ومحلّ الخلاف في وقوع الجرّ بالجوار في القرآن الكريم، يدور حول كثرته في كلام العرب أو ندرته، فمن رأى أنّه كثير أجاز وقوعه في القرآن الكريم، ومن رأى غير ذلك منع. ويميل البحث إلى أن الآية ليست من باب الجر على الجوار وذلك لما يأتي:

1. هناك وجه سائغ غير الجرّ على الجوار، وهو أنّ المسح بمعنى الغسل الخفيف.
2. وقوع الخلاف في كثرة وقوع الحمل على الجوار في كلام العرب والخروج من الخلاف أولى.
3. إنّ الحمل على الجوار لا يُقاس عليه، ولمّا كان لا يُقاس عليه لا ينبغي أن تُحمَل الآية عليه، اللهم إلّا أن يقال أنّ هذه الآية من السماع الذي لا يُقاس عليه.

أمّا الوجه الثاني في جرّ (وأرجلِكم)، فإنّها مجرورة بفعل محذوف يتعدّى بالباء تقديره: وافعلوا بأرجلِكم غسلاً (العكبري، 1990، 422/1)، قال أبو البقاء: وحذف الجارّ وإبقاء الجرّ جائز، قال الشاعر زهير(ابن عصفور، 1980، 280):

بدا لي أَنِّي لست مدرك مَا وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذا كَانَ

فجرّ (سابقٍ) بتقدير الباء، وليس بموضع ضرورة(العكبري، 1990، 422/1). والغسل في اللغة هو إيصال الماء إلى المغسول مع إمرار شيء عليه، كاليد ونحوها، أو هو إمرار الماء على الموضع(أبو حيان، 1999، 177/4). أمّا المسح فهو أن يمرّ على الشيء بشيء مبلول بالماء(ابن عطية، 1982، 162/2). قال أبو حاتم: إن المتوضئ لا يرضى بصبّ الماء على أعضائه حتى يمسحها مع الغسل، فسمي الغسل مسحًا.

ويرى مكي أنّ المسح في اللغة يقع بمعنى الغسل، فيُقال تمسّحت للصلاة أي توضّأت، والله سبحانه لمّا وضع حدًّا للرجلين إلى الكعبين كما حدّ غسل اليدين إلى المرفقين عُلِمَ أنّه غسلٌ، ثم جاءت السنة وبيّنت أنّ المراد بمسح الأرجل إذا خُفِضَت الغسلُ(القيسي، 1985، 220/1).

وقد جمع الطبري بين قراءة النصب وقراءة الجر، بأنّ قراءة النصب يراد بها غسل الرجلين، وقراءة الجرّ يُراد بها المسح مع الغسل، يعني الدلك باليد وغيرها(الشنقيطي، 1995، 336/1).

وقال أبو زيد: العرب تُسمّي الغسل الخفيف مسحًا، فعطفه على المسح، لا لينفي الغسل، فيجوز أن يكون المراد في الرأس حقيقة المسح، وفي الأرجل الغسل؛ لأنّ غسل الأرجل غالبًا لا يخلو من المسح، فساغ أن يسمي غسلها مسحًا (السمعاني، 1997، 18/2).

وقال الرازي: القراءة في النصب أيضًا "توجب المسح؛ وذلك لأنّ قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم)، فرؤوسكم في النصب ولكنها مجرورة بالباء، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفًا على محل الرؤوس، والجر عطفًا على الظاهر، وهذا مذهب مشهور للنحاة، وإذا ثبت هذا فنقول: يجوز أن يكون عامل النصب في قوله (وأرجلَكم) هو قوله (وامسحوا)، ويجوز أن يكون قوله (فاغسلوا)، والعاملان اجتمعا على معمولٍ واحد، وكان إعمال الأقرب أولى، فوجب أن يكون عامل النصب هو قوله (وامسحوا)، فثبت أن قراءة النصب توجب المسح أيضًا"(الرازي، 1980، 305/11).

ويرى ابن العربي أن القراءتين محتملتان؛ لأنّ اللغة تقتضي بأنّهما

جائزتان، ولمّا جاء حديث الرسول ﷺ قاضيًا أنّ النصب يوجب العطف على الوجه واليدين، ودخل الرأس بينهما ولم تكن وظيفته كوظيفتهما؛ لأنّه مفعول قبل الرجلين، وإنّما ذكره لبيان الترتيب لا ليشترك معها في صفة التطهير، وجاء الجرّ ليبيّن أنّ الرجلين يُمسحان حال الاختيار على حائل(ابن العربي، 2003، 72/2) ، فمن قرأ (وأرجلَكم) بالنصب فيُحمل على ما إذا كانت الرجلان باديتين، ومن قرأ (وأرجلِكم) بالجر فيحمل على ما إذا كانتا مستورتين بالخفّين، توفيقًا بين القراءتين، وعملًا بهما بالقدر الممكن.

المطلب الثاني

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم على الابتداء، ونصبه عطفًا على المفعول به، وعطفه جرًّا على المجرور بالإضافة

قال تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦].

❖ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ، وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ ، وَٱلشَّمۡسِ وَٱلۡقَمَرِ

أولًا: قراءة الرفع (وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ)

قرأ ابن محيصن {وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ} بالرفع(الرعيني، 2007، 104/4)، على إرادة الابتداء، ويكون الخبر محذوفًا حينئذ، وتقديره: (والشمسُ والقمرُ مجعولان حسباناً، أو محسوبان حسباناً)(الزمخشري، 1987، 50/2)، وفي جعلهما جملة إسمية إشارة إلى ثباتهما فلكيًا في الدلالة على حساب الزمن.

وقد ذهب السمين الحلبي إلى أنّ ابن محيصن حين قرأهما بالرفع، كان من حقّه أن يقرأ بعدهما (حسبانٌ) رفعاً على الخبر، لكنّه قرأه نصباً، لأنّ القراءة سنة لا يجوز الاجتهاد فيها، فحينئذ يكون الخبر محذوفًا كما قدرناه(السمين الحلبي، 1990، 63/5).

ثمَّ أورد اعتراضا على ذلك وردّه بأسلوب الفنقلة فقال: "فإن قلت: لا يمكن في هذه القراءة رفع (حسبان) حتى نُلْزِمَ القارئ بذلك؛ لأنّ الشمس والقمر ليسا

نفس الحسبان. فالجواب: أنّهما في قراءة النصب: إمَّا مفعولان أولان و(حسْباناً) ثانٍ، وإمَّا صاحبا حال و(حسباناً) حال، والمفعول الثاني هو الأول، والحال لا بد وأن تكون صادقة على ذي الحال، فمهما كان الجواب لكم كان لنا والجواب ظاهر مما تقدم"(ابن عادل، 1998، 312/8).

ثانيًا: قراءة النصب (وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ)

قرأ جمهور القراء (وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ) بالنصب (الخطيب، 2002، 496/2)، وفي ذلك تفصيل:

إذ قرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وخلف (وَجَعَلَ) فعلًا ماضيًا، و(ٱلَّيْلَ) بالنصب مفعولًا به (ابن الجزري، 2006، 196/2)، وحنيئذ يُعطَف (وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ) على (ٱلَّيْلَ)، وتكون (حُسْبَانًا) معطوفة على (سَكَنًا) إما على أنها مفعول ثانٍ أو حال، والأول أولى، أي: صيّر ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا(السمين الحلبي، 1990، 61/5).

وأما باقي العشرة فقرأوا (وَجاعِلُ) على صيغة اسم الفاعل مرفوعًا، و(ٱلَّيْلِ) بالخفض مضافًا إليه(ابن الجزري، 2006، 196/2)، ولا بُدّ حينئذ من تقدير فعل ناصب للشمس والقمر يدل عليه اسم الفاعل قبله (جاعل)، أي: وجعلَ الشمسَ والقمرَ حُسبانًا(أبو حيان، 1999، 594/4)، أو أنهما معطوفان على محلّ (الليل) لأن محله النصب إذا كانت الإضافة لفظية، وقد ردّ الزمخشري على من اعترض على منع هذا الوجه بأن الإضافة حقيقية لأنها بمعنى المضي، فقال مستعملًا أسلوب الفنقلة: "فإن قلت كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية، لأنّ اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ، ولا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس؟ قلت: ما هو في معنى المضيّ، وإنّما هو دال على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة، وكذلك فالقُ الحبِّ، وفالقُ الإصباحِ، كما تقول: الله قادرٌ عالمٌ، فلا تقصد زمانًا دون زمان"(الزمخشري، 1986، 50/2).

وخلاصة قول الزمخشري أَنَّ (جاعل) لَيْسَ اسْمَ فَاعِلٍ مَاضِيًا، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فَيَكُونُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، فعَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ

أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَاضِيَ لَا يَعْمَلَ، لكنّه إذا كان دَالًّا عَلَى جَعْلٍ مُسْتَمِرّ فِي الْأَزْمِنَةِ يَكُونُ إِذْ ذَاكَ عَامِلًا وَيَكُونُ لِلْمَجْرُورِ بَعْدَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) (السمين الحلبي، 1990، 63/5).

لكن أبا حيّان اعترض على توجيه الزمخشري بأنه "إِذَا كَانَ لَا يَتَقَيَّدُ بِزَمَانٍ خَاصّ وَإِنَّمَا هُوَ لِلِاسْتِمْرَارِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ وَلَا لِمَجْرُورِهِ مَحَلٌّ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ وَأَنْشَدُوا(الحطيئة، 1990، 108):

أَلَقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مَظْلَمَةٍ فَاغفِرْ عَلَيكَ سَلامُ اللهِ يا عمرُ

فَلَيْسَ الْكَاسِبُ هُنَا مُقَيَّدًا بِزَمَانٍ، وَإِذَا تَقَيَّدَ بِزَمَانٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا دُونَ (أَلْ) فَلَا يَعْمَلُ إِذْ ذَاكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَوْ بِـ(أَلْ) أَوْ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا فَيَجُوزُ إِعْمَالُهُ، وَالْإِضَافَةُ إِلَيْهِ عَلَى مَا أُحْكِمَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَفُصِّلَ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنْ يَكُونَ حَالًا عَلَى الِاسْتِمْرَارِ فِي الْأَزْمِنَةِ وَتَعْمَلُ فَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلّ مَجْرُورِهِ، بَلْ لَوْ كَانَ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ(سيبويه، 1988، 171/1)، فَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَارِبُ عمرٍو الآن أو غدًا وخالدًا) لَمْ يَجُزْ أَنْ تَعْطِفَ (وَخَالِدًا) عَلَى مَوْضِعِ (عَمْرٍو) على مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، بَلْ تُقَدِّرُهُ (وَتَضْرِبُ خَالِدًا)؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ مَفْقُودٌ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ مُحْرِزًا لَا يَتَغَيَّرُ "(أبو حيان، 1999، 594/4).

ثالثًا: قراءة الجر (وَٱلشَّمْسِ وَٱلْقَمَرِ)

قرأ أبو حيوة ويزيد بن قطيب السكوني (وَٱلشَّمْسِ وَٱلْقَمَرِ) بالجرّ(ابن خالويه، 1996، 45)، فهو معطوف عطف نسق على لفظ (ٱلَّيْلِ) في قراءة من جرها بعد اسم الفاعل (وَجاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا)(الرازي، 1980، 79/13)، ولا تستقيم مع قراءة الكوفيين بالصيغة الفعلية، إذ لا وجود لمسوغ لعطف المجرور على المنصوب، والله أعلم.

المطلب الثالث

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم على الابتداء، ونصبه على المفعول به، وجرّه عطفًا على المجرور بالحرف

❖ **وَقَوْمُ ، وَقَوْمَ ، وَقَوْمِ**

قال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبلُۖ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْما فَٰسِقِينَ﴾ [الذاريات ٤٦].

أولاً: قراءة الرفع (وَقَوْمُ)

روى هذه القراءة عبد الوارث ومحبوب والأصمعي عن أبي عمرو وأبي السمّال وابن مقسم(أبو حيان، 1999، 559/9).

والرفع في هذه القراءة يتخرج على الابتداء، والخبر إمّا أن يكون محذوفًا وتقديره: وقومُ نوح أهلكناهم أو أُهلِكوا، أو أن تكون الجملة التي بعده خبر له وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْما فَٰسِقِينَ﴾(العكبري، 1990، 1182/2، أبو حيان، 1999، 559/9)، وإنما جاز دخول إنّ المكسورة على الخبر لاشتماله على ضمير المبتدأ(ابن الصائغ، 2004، 560/2). ولا يجوز أَنْ يكونَ الخبر (من قبلُ)؛ إذ الظرفُ ناقصٌ فلا يُخبَرُ به(السمين الحلبي، 1990، 57/10).

ثانيًا: قراءة النصب (وَقَوْمَ)

وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو في رواية وابن محيصن(أبو حيان، 1999، 559/9).

ويتخرج النصب في هذه القراءة على سبعة أوجه:

أحدها: أن تكون (قومَ) منصوبة بفعل مضمر تقديره: (وأهلكنا قومَ نوحٍ) لدلالة الكلام عليه؛ إذ دلَّ عليه ما تقدّم من إهلاك الأمم المذكورين في السورة(الطبري، 2000، 438/22).

الثاني: أنها منصوبة بـ (واذكر لهم) مقدّرًا(النحاس، 1981، 166/4).

الثالث: أنها منصوبة عطفًا على المفعول في ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُ﴾ [الذاريات: 40] في قصة عذاب فرعون (القيسي، 1974، 289)، ولعلّه بعيد

للبعد بين المتعاطفين، وانقطاع الكلام بقصة عذاب عاد بعدَه.

الرابع: أنّها معطوفة على مفعول ﴿فَنَبَذْنَٰهُمْ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [الذاريات: 40] أي أغرقناهم، وناسب ذلك أن قوم نوح مغرقون من قبل، لكن يشكل على هذا الوجه أن قوم نوح لم يُغرقوا في اليم، والأصل في العطف أن يقتضي التشريك في المتعلقات(الفراء، 1980، 57/5).

الخامس: أنّها معطوفة على مفعول ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [الذاريات: 44]، ويشكل على هذا أيضا أن قوم نوح لم تأخذهم الصاعقة وإنما أُهلِكوا؛ إلّا أن يُراد بالصاعقة الداهية والنازلة العظيمة من أي نوع كانت فيقرب ذلك(الفراء، 1980، 57/5).

السادس: أنها معطوفة على محل ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ في قوله تعالى ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [الذاريات: 38] (القيسي، 1974، 289)، وهو ضعيف لبعد المتعاطفات، والعطف على المحلّ، فضلا عن تقدير العامل الذي تعلق به الجار والمجرور، أي: وتركنا في قصة موسى آية.

السابع: أن تكون معطوفة على محل ﴿وَفِي عَادٍ﴾ في قوله تعالى ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: 41](الألوسي، 1985، 18/14)، وهذا الوجه لا يبعد عن سابقه.

هذا وإنّ قراءة النصب هي البينة عند النحويين سوى من قرأ بغيرها، وممن اختار النصب أبو عبيدة؛ واحتج لها بأنّ ما كان مجرورًا من القصص قبل (قوم نوح) كلّه جاء ببيان ما نزل بهم؛ ولذا فإنّ من جرّ أراد: (وفي قومِ نوح) كما قال: (وفي عادٍ) و(وفي ثمودَ)، وليس هذا في قوم نوح؛ فدلّ على أنه ليس معطوفًا على الجرّ؛ لأنه مخالف له، فكيف يكون بالجر (وفي قومِ نوح) ثم لا يذكر ما نزل بهم؟(الواحدي، 2010، 461/20).

واحتج غيره أيضًا بأنّ العرب إذا تباعد ما بين المخفوض وما بعدَه نصبوا ولم يعطفوه عليه، كما قال تعالى: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ﴾ [هود 60]، إذ لم يروَ الجرّ في (يوم) عن أحد من القراء، ومثله قوله عز وجل: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، إذ رفع أكثر القراء

(يعقوبُ) ولم يعطفوه على ما قبله(النحاس، 2001، 166/4).

وقريب من هذا الاحتجاج ما نُقِلَ عن المبرّد من أنّه يرى "النصب أحسن لتراخيه عن عامل الجرّ، والعرب إذا تراخى المجرور عن عامل الجرّ حملته على المعنى، والدليل على حسن النصب أن الجارّ ذُكِرَ في قصص الأمم وهو في ﴿وقومَ نوحٍ﴾ لم يلحق معهم حرف الجر فعمل النصب"(الواحدي، 2010، 461/20).

وحجّة ثالثة ذكرها سيبويه وهو أنّ المعطوف إلى ما هو أقرب إليه أولى وحكى: خشَّنْت بصدره وصدرِ زيد(سيبويه، 1988، 74/1)، وأنّ الخفض أولى لقربه فكذا هذا (فأخذتهم الصاعقة وأخذت قومَ نوح) أقرب من أن ترد إلى (ثمود) (النحاس، 2001، 166/4).

ثالثًا: قراءة الجر (وَقَوْمِ)

قرأ بها أبو عمرو وعلي وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش وابن مسعود وابن محيصن بخلاف عنه والحسن واليزيدي(النحاس، 2001، 165/4-166).

وتُخرَّج هذه القراءة على خمسة أوجه:

أحدها: أنّها معطوفة على (الأرض) (القيسي، 1974، 289) في قوله تعالى ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾[الذاريات: 41]، وهو بعيد لبعد المتعاطفات.

الثاني: أنّها معطوفة على لفظ (موسى) في قوله تعالى ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ [الذاريات: 38] (القيسي، 1974، 289).

الثالث: أنّها معطوفة على لفظ (عاد) في قوله تعالى ﴿وَفِي عَادٍ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾ [الذاريات: 41(السمين الحلبي، 1990، 57/10)، وهو بعيد أيضًا لبعد المتعاطفات.

الرابع: أنّها معطوفة على (ثمود) في قوله تعالى ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذۡ قِيلَ لَهُمۡ تَمَتَّعُواْ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [الذاريات: 43]؛ وهو الظاهر لقربه وبعد غيره(النحاس،

2001، 166/4).

الخامس: أنها معطوفة على الهاء المجرورة بـ(فيها) في قوله تعالى ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [الذاريات: 37] (الخطيب، 2002، 139/9)، وهذا بعيد أيضًا لبعد المتعاطفات، وعطف الظاهر على الضمير من دون إعادة حرف الجرّ.

وقد جاءت قراءة ابن مسعود بالنص على العامل، وهو حرف الجر (في)، إذ وردت بلفظ (وفي قومِ نوحٍ) (السمين الحلبي، 1990، 57/10)، وهذا النص مقوٍّ للتخريج الثاني والثالث والرابع.

وذهب الطبري إلى أنّ الصواب من القول في قراءتي النصب والجر: أنّهما قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار، والتقدير عنده على قراءة الجرّ: وفي قومِ نوحٍ لهم عبرة أيضًا، إذ أهلكناهم من قبل لمّا كذّبوا رسولنا نوحًا، إنهم كانوا قومًا مخالفين لأمر الله، خارجين عن طاعته(الطبري، 2000، 22/438).

ويذكر ابن عرفة فائدة في هذا الموضع، إذ يرى أنّه إن قيل على قراءة النصب (وقومَ نوحٍ): إن كانت الواو للترتيب بطل قول الأصوليين؛ لأنّ قولك: جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه – تناقض، إذ تقييد الكلام بـ(قبله) مبطل لترتيب الواو، وإن لم تكن الواو للترتيب فما الذي أفاد تقييد الكلام بـ(من قبل)؟

وأجاب عنه ابن عرفة بجوابين، الأول: أنّ الواو تكون للترتيب إذا كانت ظاهرة في ذلك وهو الأصل فيها، أمّا إذا صُرِّح بخلاف الظاهر فلا تناقض، والثاني: أن تكون لا للترتيب، وذَكَرَ القبلية ليُعلم؛ إذ لا يعلم ذلك عقلاً، والتاريخ فيما اشتمل عليه القرآن العظيم هو الذي يُعيّنُ ذلك(ابن عرفة، 2000، 4/72).

المطلب الرابع

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم على الابتداء، ونصبه عطفاً على المفعول فيه، وجره عطفاً على المجرور بالحرف

❖ **وَنِصفُهُۥ وَثُلُثُهُ ، وَنِصفَهُۥ وَثُلُثَهُ ، وَنِصفِهِ وَثُلُثِهِ**

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يعلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّليل وَنِصفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠].

أولا: قراءة الرفع (وَنِصفُهُۥ وَثُلُثُهُ)

قرأ بهذه القراءة ابن وثاب(الخطيب، 2002، 150/10)، وقد نص العكبري على أنّ المراد به (الأدنى)(العكبري، 1996، 636/2)، وتخريجها أن تكون الواو استئنافية، و(نصفُهُ) مبتدأ، و(ثلثُهُ) معطوفة على (نصفه)، والخبر محذوف، والتقدير: ونصفُهُ وثلثُهُ تقومُهُ.

ثانيًا: قراءة النصب (وَنِصفَهُۥ وَثُلُثَهُ)

وهي قراءة ابن كثير، وعاصم، حمزة، الكسائي، وخلف العاشر، والفرير عن رَوح عن يعقوب، وابن محيصن، والأعمش(الأزهري، 1991، 101/3).

ويتخرج النصب بالعطف على (أدنى) المنصوبة على الظرفية بـ(تقوم)(ابن خالويه، 1981، 336/6)، والتقدير: تقوم نصفَه وثلثَه، فمن نَصَبَ أراد: تقومُ أدنى من الثلثين، فيقوم النصفَ أو الثلثَ(الفراء، 1980، 199/3).

وتجدر الإشارة إلى أنّ قراءة النصب مناسبة للتقسيم الذي في أوّل السورة؛ وذلك أنّه إذا قام أدنى من ثلثي الليل فقد صدَقَ عليه أنّه قام الليل إلّا قليلًا، كما يصدق عليه أدنى من ثلثي الليل؛ لأنّ الزمان الذي لم يقم فيه يكون الثلث وشيئًا من الثلثين، فيصدق عليه قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ٢]، وأمّا (وثلثَه) فإن قوله: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: 3] يدلّ عليه، إذ قد ينتهي النقص في القليل إلى أن يكون الوقت ثلثي الليل، وأمّا قوله: ﴿أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: 4] فإنّه إذا زاد على النصف قليلًا كان الوقت أقلّ من الثلثين، فيكون قد طابق أدنى من ثلثي الليل، في قوله تعالى: ﴿أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّليل﴾، ويكون

قوله تعالى: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾ شرحًا لمبهم ما دلّ عليه قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾(ابن عادل، 1998، 481/19).

فمن قرأ بالنصب فهو بيّنٌ حسنٌ، وهو تفسيرُ مقدارِ قيامِه، لأنّه لمّا قال: ﴿أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ﴾ كان قوله ﴿وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ مبينًا لذلك الأدنى، كأنّه يقول: تقوم أدنى من الثلثين، فتقوم النصفَ والثلثَ(الزجاج، 1988، 243/5).

قال القشيري: "على هذه القراءة يحتمل أنهم كانوا يصيبون الثلث والنصف لخفة القيام عليهم بذلك القدر، وكانوا يزيدون وفي الزيادة إجابة المقصود، فأمّا الثلثان فكان يثقل عليهم قيامه فلا يصيبونه، وينقصون منه، ويحتمل أنّهم أُمِروا بالقيام نصف الليل، ورُخِّصَ لهم في الزيادة والنقصان، وكانوا ينتهون في الزيادة إلى قريب من الثلثين، وفي النصف إلى قريب من الثلث، ويحتمل أنّهم قُدِّرَ لهم النصف وأُنقِصَ إلى الثلث، والزيادة إلى الثلثين"(ابن عادل، 1998، 482/19).

وممّن اختار النصب أيضًا الفراء، إذ قال: "هو أشبه بالصواب؛ لأنّه قال: أقلّ من الثلثين، ثم ذكر القلّة، لا تفسير أقلّ من القلة، ألا ترى أنّك تقول للرجل: لي عليك أقلّ من ألف درهم، ثماني مئة أو تسع مئة، كأنّه أوجه في المعنى من أن تفسّر قلّة أخرى"(الفراء، 1980، 199/3).

وعدّ مكي بن أبي طالب النصب أقوى عند الموازنة بين قراءة النصب والجر فقال: "وكلا القراءتين حسنٌ، غيرَ أنّ النصب أقوى؛ لأنّ الفرض كان على النبي ﷺ قيام ثلث الليل، فإذا نصبت (ثلثَه) أخبرت أنّه كان يقوم بما فرض الله عليه وأكثر، فإذا خفضت (ثلثِه) أخبرت أنّه كان يقوم أقل من الفرض، لكنّ قوله (ونصفِه) بالخفض يجوز أن يكون معناه الثلث وأكثر منه، فيكون قد قام ما فرض الله في القراءة بالخفض أيضًا، فالقراءة بالنصب أقوى لهذا المعنى؛ لأنّ فيها بياناً أنه ﷺ قام ما فُرض عليه وأكثر منه بقوله: (ونصفَه) بالنصب، وقوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا * نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: 2-3] يدلّ على نصب (وثلثَه) في آخر السورة، على أنّ الذي نقص من النصف ثلث النصف، وهو السدس، وأن الفرض عليه كان قيام ثلث الليل، ويدلّ أيضًا على أنّ الثلث داخل في خبر القليل، إذا أضفته إلى الكلّ، لقوله: ﴿أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾،

فسمى المنقوص، وهو ثلث النصف، قليلًا"(القيسي، 1985، 345/2-346).

ثالثًا: قراءة الجرّ (وَنِصفِهِ وَثُلُثِهِ)

وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وشيبة واليزيدي(ابن الجزري، 2006، 433/1).

فمن قرأ بالجر (وَنِصفِهِ وَثُلُثِهِ) جرّها عطفًا على معمول (مِن)، والمعنى: تقوم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفِه وثلثِه(الأزهري، 1991، 101/3)، وقد استُعيرَ بالدنوّ لقرب المسافة في الزمان؛ لأنّ المسافة بين الشيئين إذا دنت قلّ ما بينهما من الأحياز، وإذا بَعُدَت كثُر ذلك(الزمخشري،، 1986، 643/4)، فمعنى القيام في قراءة الخفض أنّه قيام مختلف؛ مرّة أقلّ من الثلثين، ومرّة أقلّ من النصف، ومرّة أقلّ من الثلث(الفراء، 1980، 199/3)؛ وذلك لتعذّر معرفة البشر مقادير الزمان مع عذر النوم(ابن عادل، 1998، 481/19)، فمن قرأ بالجرّ فقال: من ثلثي الليلِ ونصفِه وثلثِه، فإنّه يحمله على الحال، وقال أبو الحسن: "وأمّا الذين قرأوا بالجرِّ فعلى أن يكون المعنى: إنّكم لم تؤدّوا ما افترض عليكم، فقوموا أدنى من ثلثي الليل ومن نصفِه ومن ثلثِه(الفارسي، 1985، 337/6).

المطلب الخامس

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على المبتدأ، ونصبه عطفًا على المفعول به، وجرّه عطفا على المجرور بحرف الجر

❖ **وَجَنَّٰتٌ ، وَجَنَّٰتٍ**

قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ﴾ [الرعد: ٤].

اختلف القراء بين ضم (جنات) رفعًا، وكسرها نصبًا أو جرًّا في هذه الآية، والجنّة هي كل بستان ذي شجر من نخيل وأعناب وغير ذلك، وفي الأرض (جنات) أي بساتين، وسُمِّيَتْ (جنات)؛ لأنّها تستر بأشجارها الأرض(القنوجي، 1982، ٧/١٤).

أولا: قراءة الرفع (جَنَّٰتٌ)

هذه القراءة هي قراءة الجمهور(أبو حيان، 1999، 349/6)، ووجه الرفع فيها إمّا بالعطف على (قِطَعٌ)(الشوكاني، 1994، 78/3)، أي أنّ في الأرض قطع وفي الأرض جناتٌ، فعطف الخاص على العامّ، وهو الذي يتسق معه المعنى.

وإمّا على الابتداء، أي وجناتُ من أعناب كذلك، أو على الفاعلية بالجارّ قبلَه على تقدير: واستقرّ في الأرضِ جنّاتٌ(السمين الحلبي، 1990، 12/7)، وهو بعيد؛ لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير.

ثانيًا: قراءة النصب (وَجَنَّٰتٍ)

وقرأ بها الحسن والمطوعي(أبو حيان، 1999، 349/6)، وتتخرج على عدّة أوجه:

أحدها: أنّها نُصِبَت نسقًا على (زوجين اثنين) في قوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [الرعد: 3] (الزمخشري، 1986، 513/2).

الثاني: أنّها نُصِبَت نسقًا على (رواسي) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۡهَٰرٗاۖ﴾ [الرعد: 3].

الثالث : أنّها نُصِبَت بإضمار فعل؛ أي: وجعل فيها جنات.

والوجه الأَولى بالأخذ والترجيح هو نصب (جنات) بإضمار فعل؛ لكثرة الفواصل في باقي الأوجه مع بُعد ما بين المتعاطفين فيها(أبو حيان، 1999، 349/6).

ثالثًا: قراءة الجر (وَجَنَّٰتٍ)

وهي القراءة السابقة نفسها إلّا أنّها اختلفت عنها في التوجيه؛ لأنّ جمع المؤنث السالم ينصب ويجرّ بحركة واحدة وهي الكسر، فوجّهَت على الجرّ عطفًا على (كلِّ الثمرات) في قوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [الرعد: 3]، والمعنى: "ومن كلِّ الثمراتِ جعل فيها زوجين اثنين، ومن جناتٍ من

أعنابٍ. وقد جمع الزجاج الأوجه الثلاثة، مع وصف قراءة الجمهور بالأجود، إذ قال: "الأجود رفع (جناتٌ)، المعنى: وفي الأرض قطع متجاورات، وبينهما جنات، ويجوز النصب في (جناتٍ)، ويُقرأ : وجناتٍ من أعناب، المعنى: جعل فيها رواسي وجعل فيها جناتٍ من أعناب. ويجوز أن يكون (وجناتٍ) خفضًا، ويكون نسقًا على (كلّ)، المعنى: ومن كلِّ الثمرات جعل فيها زوجين اثنين من جناتٍ من أعناب"(الزجاج، 1988، 137/3- 138).

المطلب السادس

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على المبتدأ، ونصبه على المفعول به، وجرّه عطفاً على المجرور بحرف الجرّ

❖ وَٱلمُقِيمِونَ ، وَٱلمُقِيمِينَ

قال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلعِلمِ مِنهُمۡ وَٱلمُؤمِنُونَ يؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيك وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَۚ وَٱلمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلمُؤتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلمُؤمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱليومِ ٱلاخِرِ أُوْلَئك سَنُؤتِيهِمۡ أَجرًا عَظِيمًا﴾ [النساء ١٦٢].

أولًا: قراءة الرفع (وَٱلمُقِيمِونَ)

قرأ بها سعيد بن جبير وعمرو بن عبيد، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، ويونس وهارون عن أبي عمرو(النحاس،(النحاس، 1981، 249/1)، وتتخرج هذه القراءة بعدة أوجه(أبو حيان، 1999، 134/4-135):

أحدها: بالعطف على (الراسخون) في قوله ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلعِلمِ﴾، أي بالعطف على المبتدأ، الراسخون... والمقيمون...، فيكون الإخبار عن (الموقنون) بأنّ الله ﷻ سيؤتيهم أجرًا عظيمًا.

الثاني: بالعطف على الضمير المستكن في (المؤمنون) في قوله ﴿وَٱلمُؤمِنُونَ يؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيك وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَۚ وَٱلمُقِيمونَ﴾، أي المؤمنون هم والمقيمون، فالمقيمون الصلاة مؤمنون لا محالة.

الثالث: بالعطف على الضمير في يؤمنون، والتقدير: يؤمنون هم

والمقيمون الصلاة.

الرابع: أنه مبتدأ واسم الإشارة (أولئك) الخبر، وهذا هو عين الأول، لأنه لا يأخذ حكم الابتداء إلى من خلال العطف على المبتدأ.

الخامس: بالإخبار عن مبتدأ محذوف من باب قطع الصفات، والتقدير: وهم المقيمون الصلاة.

ثانيًا: قراءة النصب (وَٱلۡمُقِيمِينَ)

قراءة النصب هي قراءة الجمهور(الاتحاف، 2006، 348)، وأظهر ما تتخرج عليه هذه القراءة – وقد عزاه مكي لسيبويه(سيبويه، 62/2-63) وأبو البقاء للبصريين (العكبري، 1990، 407/10) – أن تكون (وَٱلۡمُقِيمِينَ) منصوبة على القطع المفيد للمدح، كما في قطع النعوت، أي: وأعني المقيمين، ولكن يجب أن يكون خبر (الراسخون) قوله: ﴿يؤمِنُونَ﴾، ولا يجوز أن يجعل قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ﴾ هو الخبر؛ لأنّ القطع إنّما يكون بعد تمام الكلام. قال مكي القيسي: "ومن جعل نصْبَ (المقيمين) على المدح جعل خبر الراسخين (يؤمنون)، فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجز نصب (المقيمين) على المدح"(القيسي، 1995، 112/1).

قال الزجاج: "ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح، قد بيّنوا فيه صحة هذا وجودته، وقال النحويون: إذا قلت مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وأنت تريد أن تخلص زيداً من غيره فالجرّ هو الكلام حتى يُعرَف زيد الكريمُ من زيد غير الكريم، وإذا أردت المدح والثناء فإن شئت نصبت فقلت: مررت بزيدٍ الكريمَ، كأنّك قلت: اذْكُر الكريمَ، وإن قلت: بزيدٍ الكريمُ؛ على تقدير هو الكريمُ، وجاءني قومك المطعمين في المحل، والمغيثون في الشدائد، على معنى اذْكُر المطعمين، وهم المغيثون في الشدائد، وعلى هذا الآية، لأنّه لمّا قال: ﴿يؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيك وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَۚ﴾ عُلِمَ أنّهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، فقال: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ على معنى: اذْكُر المقيمين، وهم المؤتون الزكاة"(الزجاج، 1985، 131/2-132).

وقال أبو حيان: "ومن جعل الخبر (أولئك سنوتيهم) فقوله ضعيف"(أبو حيان، 1999، 134/4)، واعترضه شهاب الدين: بأنّ هذا غير لازم، لأن هذا القائل لا يَجعلُ نصب المقيمين حينئذ منصوبًا على القطع(الشهاب، 1995، ١٩٩/3).

وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف إنّما ذلك في النعوت(ابن عطية، 1982، 135/2)، ولما استدل النحاة بقول الخرنق:

لَا يَبْعُدُنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأزْرِ

على جواز القطع، فرَّق هذا القائل بأنّ البيت لا عطف فيه، لأنّه قطع فيه (النازلين) فنَصَبَ، و(الطيبون) فرفع على قوله (قومي)، وهذا الفرق لا أثر له؛ لأنّه في غير هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف، وقد أنشد سيبويه:

وَيَأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَراضيعَ مِثْلَ

فنصب (شُعْثًا) وهو معطوف (الشهاب، 1995، 3/199-200).

ثالثا: قراءة الجر (وَٱلمُقِيمِينَ)

وهذه القراءة لا تختلف عن قراءة النصب في الصورة، لكنها تختلف في التوجيه النحوي، إذ نُقِلَ عن الإمام الكسائي أنّه يرى الجر في (والمقيمين) لا النصب(النحاس،2016، ٢٤٩/1)، ويتخرّج الجر على وجوه:

أحدها: أن يكون لفظ (المقيمين) معطوفًا على الضمير في (منهم) في قوله ﴿لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلعِلمِ مِنهُمۡ﴾ ؛ أي: لكن الراسخون في العلم منهم، ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك.

الثاني: أن يكون معطوفًا على الكاف من (إليك) في قوله ﴿وَٱلمُؤمِنُونَ يؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيكَ﴾؛ أي: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء(الزجاج، 1988، 131/2).

الثالث: أن يكون معطوفًا على الكاف من (قبلك) في قوله ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن

قَبلِكَۚ﴾؛ أي: من قبلك ومن قبل المقيمين، ويعني بهم الأنبياء.

الرابع: أن يكون معطوفا على (ما) في قوله ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيكَ﴾؛ أي: يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وبالمقيمين الصلاة، ونُقل هذا التوجيه عن الكسائي، ويرى النحاس أنّه بعيد لضعف التأويل فيه على ما ذُكِرَ(النحاس،2016، ٢50/1)، إلّا أنّ الطبري أورد في تفسير (المقيمين الصلاة) عدّة وجوه منها وجه يرى أنّ المراد بهم الملائكة، فعلى هذا التفسير يسلم هذا التوجيه، والله تعالى أعلم(الطبري، 200، 396/9)، وقيل التقدير: أو بدين المقيمين، فيكون المراد بهم المسلمين(ابن جني، 1999، 204/1).

على أن الأوجه الثلاثة الأولى فيها عطف ظاهر على مضمرٍ مجرور من غير إعادة الجار، وهذا عند النحويين رديء؛ لأنّه لا يُعطَف بالظاهر على المضمر المجرور إلّا في شعرٍ، وذهب بعضهم إلى أن هذا وهم من الكاتب، وأنّ هناك في كتاب الله أشياء ستصلحها العرب بألسنتها، وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جدًّا؛ لأنّ الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ، وهم أصحاب الفصاحة وأهل اللغة، فكيف يتركون في كتاب الله شيئًا يصححه غيرهم؟(الزجاج، 1988، ١٣١/٢).

المطلب السابع

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على المبتدأ والخبر، ونصبه على الذم، وجرّه عطفاً على البدل

❖ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٌ ، وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةً ، وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٍ

قال تعالى: ﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ يَرَوۡنَهُم مِّثۡلَيۡهِمۡ رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِۚ﴾ [آل عمران: 13].

اختلف القراء ابتداء في (فِئَة) بين رفعها على القطع والابتداء، ونصبها على المدح، وجرّها على البدل التفصيلي من (فِئَتَيْنِ)(أبو حيان، 1999، 134/4) ، فكان الخلاف بعد ذلك في (وَأُخْرَىٰ كَافِرَة) الواقعة بعد حرف العطف بعدها، فكان العطف ببين الرفع والنصب والجر.

أولًا: قراءة الرفع (وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ)

قرأ الجماعة (وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ) بالرفع عطفًا على جملة المبتدأ والخبر، أو رفعًا على الابتداء، أو أنّها نعتٌ لمبتدأ محذوف تقديره: وفئةٌ أخرى كافرةٌ(أبو حيان، 1999، 46/3).

والمراد بالفئتين الرسول ﷺ وأصحابه من جهة، والمشركون من جهة أخرى في غزوة بدر، والمعنى إحداهما تقاتل في سبيل الله والأخرى كافرةٌ(الرازي، 1980، 156/7).

قال الواحدي: والرفع هو الوجه لأنّ المعنى إحداهما تقاتل في سبيل الله فهو رفعٌ على استئناف الكلام والفئة الأخرى كافرة(الواحدي، 2010، 79/5).

ثانياً: قراءة النصب (وأخرى كافرةً)

قرأ ابن أبي عبلة (وأخرى كافرةً) بالنصب إما على الذم، أي أنّ الفئة المؤمنة التي تقاتل في سبيل الله انتصبت على المدح، والفئة الأخرى الكافرة على الذم، وكأنّه أراد أن يقول: أمدح فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأذم فئة أخرى كافرة(أبو حيان، 1999، 46/3)، وقال الزمخشري: إنما نصبت وأخرى كافرة على الاختصاص(الزمخشري، 1986،341/1).

ولكن اعترض عليه أبو حيان؛ لأنّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا(أبو حيان، 1999، 46/3)، والاختصاص هو اسمٌ منصوب بفعل (أخص أو أعني) واجب الحذف، ومن ذلك قولك: إنّا معشرَ العربِ نفعل كذا وكذا، أي كأنّه قال: أعني أو أخص(ابن هشام، 1996، 66/4). وقال الألوسي: وأجيب على أبي حيان أنّ الزمخشري لم يعنِ الاختصاص المبوّب له في النحو، وإنّما عنى النصب بإضمار فعل لائق (الألوسي، 1995، 93/2).

ويجوز أن تنصب (وأخرى كافرةً) على الحال من الضمير في (التقتا)، وذكر الفئة على سبيل التوطئة(النحاس، 1981، 146/1)، وكأنّه قيل: التقتا مختلفتين مؤمنةً وكافرةً(القرطبي، 1964، 25/4)، أي يصف حال الفئتين، الفئة الأولى فئة الرسول ﷺ وأصحابه، الفئة التي في سبيل الله، والفئة الأخرى فئة

المشركين وهي الفئة الكافرة.

ثالثاً: قراءة الجر (وأخرى كافرةٍ)

قرأ الحسن ومجاهد (وأخرى كافرةٍ) بالجر على البدل من فئتين، والمعنى: قد كان لكم أيةٌ في فئة تقاتل في سبيل الله وفي أخرى كافرةٍ(الزجاج، 1988، 381/1)، أي قد كان لكم أيةٌ في فئة المؤمنين الذين يقاتلون في سبيل الله وفي أخرى كافرةٍ تقاتل في سبيل الشيطان(القنوجي، 1992، 195/2)، وقرئت كافرة بالرفع والجر على حسب القراءتين المذكورتين في فئة تقاتل، وهذه منسوقة عليها(ابن عادل،1998، 60/5).

المطلب الثامن

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم على الخبر، ونصبه عطفاً على الحال، وجرّه عطفًا على المجرور بالحرف

❖ **وَدَانِيَةٌ ، وَدَانِيَةً ، وَدَانِيَةٍ**

قال تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلا﴾ [الإنسان ١٤].

أولًا: قراءة الرفع (وَدَانِيَةٌ)

وقرأ بهذه القراء أبو حيوة، وفي الرفع وجهان:

أظهرهما: أن تكون خبرًا مقدمًا، و(ظلالُها) مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع الحال، والمعنى: إن ظلال الأشجار قريبة عليهم زيادةً في نعيمهم لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا، والحال أن ظلالها دانيةً عليهم.

والثاني: أن ترتفع (دانيةٌ) بالابتداء، و(ظلالُها) فاعل به، وبها استدل الأخفش على جواز إعمال اسم الفاعل وإن لم يعتمد، فإن دانية لم يعتمد على شيء مما ذكره النحويون، ومع ذلك فقد رفعت ظلالها، ويرى السمين الحلبي أنّ هذا لا حجة للأخفش فيه؛ لجواز أن يكون مبتدأ أو خبرًا مقدمًا كما تقدم(السمين الحلبي، 1990، 606/10).

ثانيًا: قراءة النصب (وَدَانِيَةً)

القراءة بالنصب هي قراءة الجمهور، وتتخرج بعدة أوجه:

أحدها: أنّها عطف على جملة ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا﴾، فهي إمّا حالًا ثانيةً مِنْ مَفْعولِ (جزاهم) في قوله تعالى ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان ١٢]، وإمّا حالًا من الضميرِ المرفوعِ المستكنِّ في (مُتَّكئين) في قوله ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ [الإنسان 13]، فتكونُ حالًا متداخلةً(السمين الحلبي، 1990، 605/10).

الثاني: أنها معطوفة على (مُتَّكِئِينَ)، فيكون في هذا وما قبله من الوجوه ما يكون في المعطوف عليه(الفراء، 1980، ٢١٦/3).

الثالث: أنّها صفة لمحذوف، والتقدير: (وجنةً دانيةً).

الرابع: يجوز أن يكون (ودانيةً) معطوفة على جنة في قوله تعالى ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان ١٢]؛ أي: وجنةً أخرى دانيةً عليهم ظلالها، على أنّه وعد بجنتين، كقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن/ ٤٦]؛ لأنّهم وُصِفوا بالخوف (إنّا نخاف من ربّنا)، قاله الزمخشري(الزمخشري، 1986، ٦٧١/٤).

الخامس: أنّها نعتٌ لـ(جنةً) الملفوظ بها ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾، والتقدير: وجزاهم جنة دانية عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا((الزجاج، 1988، 259/5).

السادس: ذكر الفراء أنّ (دانية) قد تكون منصوبةً على المدح اعتراضًا؛ على حدّ قول العرب: عند فلان جاريةٌ جميلةٌ، وشابةً بَعدُ طريةً، يعترضون بالمدح اعتراضًا، وكأنّهم يضمرون مع هذه الواو فعلًا يكون به النصب، فلا ينوون به النسق على ما قبله، ووافقه الأخفش في نصب (دانيةً) على المدح بفعلٍ مضمرٍ أو على الحال(الفراء، 1980، 216/3).

السابع: أنّها منصوبة على الحال، وهو تخريج آخر للأخفش(الأخفش، 1990، 560/2).

ثالثا: قراءة الجرّ (وَدَانِيَةٍ)

قُرِئَت (دانيةٍ) بالجر شذوذاً، وتقدير الكلام على الجرّ: لا يرون فيها ولا في جنةٍ دانيةٍ، وهو وجه ضعيف؛ لأنّه عطف على المجرور من غير إعادة الجار(العكبري، 1990، 1259/2).

إذ ذكر السمين أنه قرئ شذوذاً (ودانيةٍ) بالجر على أنها صفة المحذوف، ويكون حينئذٍ نسقًا على الضمير المجرور بحرف الجر من قوله: لا يرون فيها؛ أي: ولا في جنةٍ دانيةٍ، وهو رأي الكوفيين، إذ يجوزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، لذلك ضعّفه أبو البقاء(السمين الحلبي، 1990، 606/١٠).

المطلب التاسع

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على الخبر، ونصبه على المفعول له، وجرّه عطفاً على المجرور بالإضافة

❖ **وَرَحْمَةٌ ، وَرَحْمَةً ، وَرَحْمَةٍ**

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[التوبة: ٦١].

أولًا: قراءة الرفع (وَرَحْمَةٌ)

الرفع قرأ به عامة قرّاء الأمصار، وتتخرج هذه القراءة على الوجهين الآتيين:

الأوّل: أن تكون (رحمةٌ) معطوفة على قوله تعالى: (أذنُ خير)، أي: هو أذنُ خير ورحمةٌ (الفراء، 1980، 444/1)، والمعنى: هو أن الرسول ﷺ أذنُ خير، وأنّه هو رحمةٌ للذين آمنوا؛ لأنه كان سبب إيمان المؤمنين، أي: هو مستمع خير لا مستمع شرّ، وهو رحمةٌ؛ فجعل النبي رحمة لكثرة وقوعها به وعلى يديه، ووصفَه بأنّه رحمة على حد قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسلنٰكَ إِلَّا رَحمة لِّلعَلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

الثاني: أن يكون الرفع على إضمار مضاف محذوف تقديره: هو أذن خير وذو رحمةٍ؛ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه(القيسي، 1985، 503/1-504).

ورجّح أبو جعفر الطبري قراءة الرفع فضلا عن التوجيه الأول بالعطف على (الأذن) فقال: "وأولى القراءتين في الصواب في ذلك عندي قراءة من قرأها: (ورحمةٌ) بالرفع عطفًا بها على الأذن، بمعنى: وهو رحمة للذين آمنوا منكم، وجعله الله رحمة لمن اتبعه واهتدى بهداه"(الطبري، 2000، 328/14).

ثانيًا: قراءة النصب (وَرَحْمَةً)

نُقِلَت هذه القراءة عن ابن أبي عبلة، ويتخرج النصب فيها على أنّ (رحمةً) علّة معلَّلُها محذوف، والتقدير: ورحمةً لكم؛ يأذن لكم، أي: وكان رحمة لكم؛ لأنه يأذن لكم، وإنما ساغ الحذف لأن قوله ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ يدلّ عليه(الزمخشري، 1986، 285/2)، قال السمين الحلبي: قُرِئَتْ "(ورحمةً) نصباً على أنّه مفعول من أجله، والمعلل محذوف، أي: يَأْذَنُ لكم رحمةً بكم، فحذف لدلالة قوله: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ﴾"(السمين الحلبي، 1990، 74/6)، وقد نصّ العكبري على جواز أن يكون مفعولًا له، أو على تقدير: وجُعِلَ رحمةً، أو أُرسِلَ رحمةً(العكبري، 1996، 624/1)، وجعله الألوسي مفعولًا له لفعل محذوف يدل عليه المعنى من خلال السياق قبله، أي: يأذنُ لكم ويسمعُ رحمةً، أي لأجل الرحمة(الألوسي، 1995، 317/5).

ثالثًا: قراءة الجر (وَرَحْمَةٍ)

وهي قراءة حمزة، والأعمش عن طريق المطوعي، وكذلك روى أبو عمارة عن يعقوب بن نافع قراءة الخفض أيضاً(الأزهري، 1991، 458/1).

وتتخرج قراءة الجرّ على أن تكون (رحمةٍ) معطوفة على (خيرٍ) من قوله: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ﴾(الطبري، 2000، 328/14)، والتقدير: هو أذُنُ خيرٍ لكم وأذُنُ رحمةٍ، بمعنى: مستَمعُ خيرٍ ومستمعُ رحمةٍ؛ لأنّ الرحمة من الخير. وإنّما "جاز أن نخبر عن الخير والرحمة بالاستماع، وإنا كانا لا تستمعان؛ لأن المعنى مفهوم

أن المراد به المخبَر عنه وهو النبي ﷺ"(القيسي، 1985، 504/1)، فالمعنى: "أن النبي ﷺ أذنُ خير للمنافقين ورحمةٍ لهم، حيث لم يكشف أسرارهم ولم يهتك أستارهم ولا فضحهم، فكأنّه قال: هو أذن كما قلتم؛ لكنه أذن خير لكم لا أذن سوء، فسلَّم لهم قولهم فيه؛ إلّا أنّه فسّره بما هو مدح له وثناء عليه، وإن كانوا قصدوا بالمذمة والتقصير"(القنوجي،1992، 334/5).

ولا يصح عطف الرحمة على المؤمنين؛ لأنّ المعنى يصدِّق بالله ويصدق المؤمنين؛ "لأنه يصير المعنى: ويؤمن لرحمة، إلا أن يجعل الرحمة القرآن، وتكون اللام زائدة فيصير التقدير ويؤمن رحمة، أي يصدق رحمة، أي القرآن، أي يصدق القرآن"(القيسي، 1985، 504/1).

واستبعد النحاس هذا الوجه عند أهل العربية؛ "لأنّه قد باعد بين الاسمين، وهذا يقبح في المخفوض"(النحاس، 1981، 124/2).

المطلب العاشر

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على خبر (إنّ)، ونصبه عطفاً على المفعول به، وجرّه عطفاً على المجرور بالحرف

❖ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ، وَهَٰذَا ٱلنَّبِيَّ ، وَهَٰذَا ٱلنَّبِيِّ

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨].

أولًا: قراءة الرفع (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ)

قرأ السبعة (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ) بالرفع على النعت لـ(وَهَٰذَا)، أو على البدل منه، أو على عطف البيان عليه، و(وَهَٰذَا) في موضع عطف على خبر (إنّ) وهو (لَلَّذِينَ) (الرعيني، 2007، 192)، والتقدير: إنّ أولى الناس بإبراهيم المتبعون له، وهذا النبيُّ (ابن الشجري، 1991، 432/2)، فتكون ولاية الناس لسيدنا إبراهيم عليه السلام بحسب التسلسل الزمني؛ الذين عاصروه واتبعوه، ثم نبينا محمد ﷺ، ثم المؤمنون برسالة خاتم الأنبياء محمد ﷺ .

وذهب الألوسي إلى أنّ (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ) معطوف على الموصول قبله، وهو

من عطف الخاص على العام((الألوسي، 1995، 190/2)، والمعنى: إن أحق الناس بدين إبراهيم عليه السلام من اتبعه من أمته، والنبي محمد ﷺ وسائر المؤمنين، فيكون النبي والمؤمنون داخلون فيمن اتبع سيدنا إبراهيم(السمين الحلبي، 1990، 243/3)، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنّ لكلّ نبيّ ولاة من النبيين، وإنّ وليي: أبي، وخليل ربي إبراهيم، ثم قرأ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(الطبري، 2000، 498/6).

أو أنّ (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ) مبتدأ (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) معطوف عليه، والخبر محذوف، تقديره: هم المتبعون، وقد وصف أبو حيان هذا الإعراب بالمُتكلَّف فقال: "من أعرب (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) مبتدأ، والخبر: هم المتبعون له، فقد تكلَّف إضمارًا لا ضرورة تدعو إليه"(أبو حيان، 1999، 203/3)، وعدم الإضمار أولى من الإضمار.

ثانياً: قراءة النصب (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيَّ)

قرأ أبو السمال (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيَّ) بالنصب عطفًا على الهاء من قوله: (ٱتَّبَعُوهُ)، والمعنى: اتبعوه واتبعوا هذا النبيَّ، أي أنّ أحقّ الناس بإبراهيم الذين آمنوا به واتبعوه، واتبعوا سيدنا محمدًا ﷺ، وَيَكُونُ: (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)، عطفًا على خبر: (إِنَّ)، فهو في موضع رفع(أبو حيان، 1999، 203/3)، ففي قراءة النصب يكون الرسول ﷺ مُتَّبَعاً لا مُتَّبِعًا، كما كان سيدنا إبراهيم عليه السلام مُتَّبَعًا.

ثالثًا: قراءة الجرّ (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيِّ)

قُرِئ شذوذاً (وَهَٰذَا ٱلنَّبِيِّ) بالجر عطفًا على (بِإِبْرَٰهِيمَ)، والتقدير: إنّ أولى الناس بإبراهيمَ وبهذا النبيِّ لَلَّذين اتبعوه(ابن الشجري، 1991، 431/2–432)، قال العكبري: "أي أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي، أي وبهذا النبي الذين اتبعوه أيضًا، والأولى ألّا يُقدَّرَ محذوف؛ لأنّ مَنِ اتَّبَع إبراهيمَ فقد اتَّبعَ محمدًا ﷺ"(العكبري، 1990، 325/1).

وذكروا أنّه كان ينبغي أن يُثنّى ضمير اتبعوه ويقال: اتبعوهما، إلّا أن يقال

هو من باب ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة:62]، وأيضاً فيه فصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وقوله: (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) إن كان عطفًا على الذين اتبعوه يكون فيه ذلك أيضًا، وإن كان عطفًا على النبيّ فلا فائدة فيه إلّا أن يُقال إنّه من عطف الصفات بعضها على بعض (الشهاب، 1995، 35/3).

المطلب الحادي عشر

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على الفاعل، ونصبه عطفاً على المفعول به، وجرّه عطفاً على المجرور بالإضافة

❖ وَشُرَكَآءُكُمۡ ، وَشُرَكَآءَكُمۡ ، وَشُرَكَآءِكُمۡ

قال تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: 71].

أولًا: قراءة الرفع (وَشُرَكَآءُكُمۡ)

قرأ الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب (وَشُرَكَآءُكُمۡ) رفعًا(الدمياطي، 2006، 316)، وفيه تخريجان:

أحدهما: بالعطف على الفاعل، أي ضمير الرفع واو الجماعة في الفعل (فَأَجۡمِعُوٓاْ) ، والمعنى أنتم وشركاؤكم أجمعوا أمركم، وقد وجد الفراء أنّ هذا التخريج مخالف للكتاب؛ لأنّ المعنى فيه ضعيف، فالشركاء هنا بمعنى الآلهة، والآلهة لا تعمل ولا تجمع(الفراء، 1980، 473/1). واستبعده النحاس لأنّه لو كان مرفوعًا وجب أن يكتب بالواو(النحاس، 1981، 153/2).

ولكن أجازه الزجاج وابن جني ومكي بن أبي طالب؛ لأنّه قد قام مقام التوكيد وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير من أجل طول الكلام، والمنصوب قد قوّى الكلام، فلو قلت: (لو تُرِكْتَ اليومَ وزيدٌ لعلمتَ) جاز، ولو قلت: (لو تُرِكْتَ وزيدٌ) لقبح؛ لأنّك لا تعطف على الضمير المرفوع حتى تقوّيَ المرفوع بلفظ معه(ابن جني، 1999، 314/1). وكذلك أجازه الزمخشري من غير تأكيد بالمنفصل لقيام الفاصل مقامه لطول الكلام، كما تقول: أضرِبُ زيدًا

وعمرٌو(الزمخشري، 1986، 359/2).

والعطف على الضمير المتصل جائز كما نصّ عليه ابن مالك بقوله(ابن مالك، 1999، 48):

وإنْ علـــى ضـــميرِ رَفْـــعٍ عَطَفْـــتَ فافْصِـــلْ بالضَّـــميرِ

أوْ فاصِـلٍ مـا وَبِـلا فَصْـلٍ فـــي الـــنَّظْمِ فاشِـــيًا وَضَـــعْفُهُ

يقول ابن عقيل: "إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقع الفصل كثيرًا بالضمير المنفصل...، وورد أيضًا الفصل بغير الضمير وإليه أشار بقوله (أو فاصل ما)، وذلك كالمفعول به نحو أكرمْتُكَ وزيدٌ"(ابن عقيل، 1980، 237/3)، وعدَّ الأخفش النصب أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع إلّا أنّه قد حسن في هذا للفصل الذي بينهما(الأخفش، 1990، 376/1).

ثانيهما: الرفع على الابتداء، والخبر مقدّر، تقديره: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم(السمين الحلبي، 1990، 243/6)، أي أجمِعوا أمرَكم، وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم، فالمعنى مختلف هنا، إذ فصل بين أمر المشركين، وأمر شركائهم.

ثانيًا: قراءة النصب (وَشُرَكَآءَكُمْ)

قرأ الجمهور (وَشُرَكَآءَكُمْ) بالنصب، وفيه توجيهات:

الأول: أنه معطوف على المفعول به (أَمرَكُمْ)، بتقدير حذف المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه، أي: وأمرَ شركائِكم(السمين الحلبي، 1990، 243/6)، والمعنى فأجمِعوا أمرَكم وأمرَ شركائِكم.

الثاني: منصوب بالعطف على (أَمرَكُمْ) من غير حذف مضاف، بوصل ألف الفعل (فاجْمَعوا) في رواية عن نافع ويعقوب من (جمع) (أبو حيان، 1999، 87/6)، يقال: جَمَعْتُ شركائي، إلا أنّ السمين الحلبي أجاز هذا التخريج من غير وصل همزة الفعل؛ لأنّه يقال: أجمعت شركائي(السمين الحلبي، 1990، 241-240/6).

وقد رفض النحويون تخريج السمين، ومنهم ابن عقيل وابن هشام؛ لأنّ

العطف على نية تكرار العامل، ولا يجوز أن يُقال: أجمِعوا أمركم وأجمِعوا شركاءَكم؛ لأنّ الفعل (أَجْمَعَ) إنّما يتعلق بالمعاني دون الذوات، تقول: أَجْمَعْتُ رأيي، ولا تقول أَجْمَعْتُ شركائي، ولكن إذا وصلت ألف الفعل فيصحّ العطف؛ لأنّه من (جَمَعَ) وهو مشترك بين المعاني والذوات، فيُقال: أجْمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شركائي(ابن هشام، 1980، 309).

الثالث: حكى الفراء والكسائي النصبَ على إضمار فعل لائق، والتقدير: فأَجمِعوا أمرَكم، وادعوا شركاءَكم،(الفراء، 1980، 473/1) وقال الزجاج: "زعم القراء أن معناه: فأَجْمِعوا أمرَكم وادعوا شركاءَكم، وهذا غلط لأن الكلام لا فائدة فيه؛ لأنّهم إن كانوا يدعون شركاءَهم لأن يُجمِعوا أمرهم، فالمعنى فأَجمعوا أمرَكم مع شركائِكم، كما تقول: لو تُرِكَتِ الناقَةُ وفصِيلَها لرضعَها، المعنى: لو تُرِكَتِ معَ فصِيلِها لرضعَها"(الزجاج، 1988، 3/27-28).

الرابع: أنه مفعول معه، والتقدير: فأَجْمِعوا أمرَكم مع شركائِكم، قال الفارسي: "وقد يُنْصَب الشركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البردُ والطَّيالسةَ"، قال أبو حيان: "وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّخْرِيجُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ مِنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ في (أَجْمِعوا)، لَا مِنَ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ (أَمْرَكُمْ)، وَذَلِكَ عَلَى أَشْهَرِ الِاسْتِعْمَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَجْمَعَ الشُّرَكَاءُ، وَلَا يُقَالُ جَمَعَ الشُّرَكَاءُ أَمْرَهُمْ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَا أَجْمَعَتِ الشُّرَكَاءُ إِلّا قَلِيلًا. وَفِي اشْتِرَاطِ صِحَّةِ جَوَازِ الْعَطْفِ فِيمَا يَكُونُ مَفْعُولًا مَعَهُ خِلَافٌ، فَإِذَا جَعَلْنَاهُ مِنَ الْفَاعِلِ كَانَ أَوْلَى"(أبو حيان، 1999، 87/6)، وقال ابن هشام: "فأَجْمِعوا أمرَكم مع شركائِكم، فشركاؤُكم مفعول معه؛ لأنّه استوفى الشروط"(ابن هشام، 1980، 309).

ثالثًا: قراءة الجر (وَشُرَكَآءِكُمْ)

قُرِئَت (وَشُرَكَآءِكُمْ) بالجرّ شذوذًا(الكرماني، 2012، 228)، بالعطف على ضمير (أمرِكم) في مَنْ رأى برأي الكوفيين وجوَّز العطف على الضمير من غيرِ تأويل(السمين الحلبي، 1990، 243/6)، وعلى رأي البصريين وُجِّهَتْ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورًا على حاله، كقول أبي داود

الإيادي(أبو داود الإيادي، 2010، 112):

أكــلَّ امــرِئٍ تحســبين أمــرَأً ونـــارٍ تَوَقَّـــدُ بالليـــلِ نـــارا

أي: وكل نار، فتقدير الآية: أمركم وأمر شركائكم، والشركاء الأنداد من دون الله، وقد أُسنِد الإجماع إلى الشركاء على وجه التهكم(أبو حيان، 1999، 88/6)، فالمارد هنا من الأمر الكيد أو المكر.

المطلب الثاني عشر

العطف وأثره في تنوع القراءات بين رفع الاسم عطفاً على موضع الفاعل، ونصبه على النفي للجنس، وجره عطفاً على المجرور بالحرف

❖ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ ، وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ

قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأۡنٖ وَمَا تَتۡلُواْ مِنۡهُ مِن قُرۡءَانٖ وَلَا تَعۡمَلُونَ مِنۡ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيۡكُمۡ شُهُودًا إِذۡ تُفِيضُونَ فِيهِۚ وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [يونس: 61].

أولًا: قراءة الرفع (وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ)

قرأ حمزة ويعقوب وخلف وسهل والمفضل (ولا أصغرُ... ولا أكبرُ) بالرفع(النيسابوري، 1496، 594/3) ، وهي على أربعة أوجه عند علماء توجيه القراءات:

أحدها: العطف على محل (مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ)؛ لأنّ (مِنْ) زائدة لو أُلغيت من الكلام لرُفِعَ المثقالُ على أنّه فاعل(الدعاس، 2005، 33/2) ، وكان الكلام: وما يعزبُ عن ربك مثقالُ ذرةٍ ولا أصغرُ من مثقال ذرة ولا أكبرُ من مثقال ذرة، فذلك هي إشارة لمثقال الذرة، وحينئذ يتساوى المثقال والأكبر منه والأصغر عند الله ﷻ.

الثاني: بالرفع على الابتداء، والخبر قوله تعالى: (إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ)(الهمذاني، 2000، 574/2)، أي لا يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا أصغرُ

من ذلك ولا أكبرُ من ذلك إلّا في كتابٍ مبين، فتكون جملة استئنافية، وفي ذلك إشارة إلى دقة إحكام الخلق، فحتى الأكبر من المثقال والأصغر محكوم في كتاب مبين، وهذا شأن الخالق العظيم.

الثالث: أن تعمل (لا) عمل (إنّ) وأهملت لتكرارها، وجاء أصغر وما بعده بالرفع على الابتداء، فهي نافية للجنس، وفي ذلك دلالة على الإحاطة بكل شيء واستغراق جنس الأصغر والأكبر، فهو العالم بكل شيء.

الرابع: أن تعمل (لا) عمل (ليس)، وأصغرُ اسمها وأكبرُ عطف عليه(ابن هشام، 1985، 299/3).

ثانيًا: قراءة النصب (وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ)

قرأ الجمهور (وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ) بفتح الراءين نصبًا(الفراء، 1980، 470/1)، ولا يوجه ذلك إلّا على نفي الجنس، كقولنا: (لا إله إلا الله)، أي أنّ (لا) نافية للجنس، و(أصغرَ) اسمها، والفتحة علامة بناء فيكون ابتداء كلام(ابن عاشور، 1984، 215/11)، وفي ذلك دلالة على الإحاطة بكل شيء، واستغراق جنس الأصغر والأكبر، فهو العالم بكل شيء.

ثالثًا: قراءة الجر (وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ)

وهي قراءة الجمهور السابقة نفسها لأنّ (أصغرَ) و(أكبرَ) ممنوعان من الصرف للوصفية ووزن(أفعل)، فحُمِلَ فتحُ الراءين فيهما على أحد وجهين:

أحدهما: بالعطف على (ذرةٍ)؛ لأنّها في موضع جرّ، وإذا حُمِلَ على (الذرةِ) لم يجزْ فيه إلّا الجرّ؛ لأنه لا موضعَ للذرة غير لفظها، والمعنى: لا يعزب عن ربك من مثقالِ ذرةٍ ولا أصغرَ من ذرةٍ، ولا أكبرَ منها.

وثانيهما: بالعطف على لفظ (من مثقالِ) المجرور بمن لفظًا(الفراء، 1980، 470/1)، والمعنى: ما يعزب عن ربك من مثقالِ ذرةٍ ولا من أصغرَ من مثقالِ ذرةٍ ولا من أكبرَ منها.

ولكن وجه الجر على اللفظ، ووجه الرفع أيضًا على المحل فيهما إشكال، أي أنّه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، أي لا يجوز هنا أن يكون (إِلَّا فِي

كِتَٰبٍ مُّبِينٍ) استثناءً متصلًا بقوله: (وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ)، بل هو استثناء منقطع بمعنى (لكن)، والمعنى: لا يعزب ذلك لكنّه حاضر في كتاب(الباقولي، 2000، 184/1).

وذهب ابن الحاجب إلى أنّ الإشكال يندفع عندما يكون معنى قوله: (وَمَا يَعۡزُبُ)، أي ما يخرج إلى الوجود إلا في كتاب، لا معنى: أنه يخفى، فيكون بهذا التقدير (ولا أصغرَ ولا أكبرَ) عطفاً على ظاهره(ابن الحاجب، 1989، 195/1).

وأجاز ابن عاشور "أن يكون الاستثناء متصلًا من عموم أحوال عزوب مثقال الذرة وأصغرَ منها وأكبرَ، وتأويله أن يكون من تأكيد الشيء بما يشبه ضده، والمعنى: لا يعزب عنه شيء في الأرض ولا في السماء إلّا في حال كونه في كتابٍ مبين"(ابن عاشور، 1984، 215/11).

أما إذا تقرر ظهور العطف على لفظ (من مثقالِ)، وكان الاستثناء غير منقطع، كان قوله (إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ) استثناءً مفرغًا، صفة لمثقال، مستثنى من صفة عامة محذوفة، أو مستثنى من متعلق للفعل عام، كقولك: ما مررت برجلٍ إلّا في الدار، على معنى: ما مررت في مكان من الأمكنة برجلٍ إلّا في هذا المكان(ابن الحاجب، 1989، 194/1).

وقال أبو جعفر الطبري: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب، من قرأ بالفتح على وجه الخفض والردّ على الذرّة؛ لأنّ ذلك قراءة قراء الأمصار وعليه عوام القراء، وهو أصح في العربية مخرجًا، وإن كان للأخرى وجهٌ معروفٌ"(الطبري، 2000، 117/15-118).

وقد وردت هذه الآية في سورة سبأ أيضًا، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾، ولكنّها لم تأتِ إلّا بالرفع فقط، عطفًا على (مثقالُ) التي جاءت بالضم، ولم يأتِ الفتح فيه على هذا التقدير، إذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه بالفتح(ابن الحاجب، 1989، 195/1).

وقال الدكتور فاضل السامرئي: "والنفي في سورة يونس أقوى وآكد، ويدلّ

على ذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ بزيادة (من) بخلاف سورة سبأ التي قال فيها: ﴿لَا يَعزُبُ عَنهُ مِثقَالُ ذَرَّة﴾ بدون (من)، فجاء بـ(لا) النافية للجنس مجانسة لقوة النفي وتوكيده في آية يونس بخلافها في آية سبأ، وهو المتناسب مع السياق"(السامرائي، 2000، 344/1).

نتائج البحث

وبعد أن استعرض البحث نماذج لاختلاف القراءات المتواترة وما دونها في حكم عطف الاسم وأثره الدلالي لم يبقَ إلّا أن يبيّن أهم النتائج التي توصّل إليها، وهي على النحو الآتي:

1. إن القرآن الكريم بقراءاته المتنوّعة أظهر جميع الإمكانات اللغوية السائغة في التدليل على المعنى، مع عدم تناقض المعنى أو مدافعة بعض القراءات لبعضها الآخر من جهة المعنى، بل إن تنوع القراءات أظهر بصورة جلية مدى ما تتحمله اللغة من إمكانات دلالية.

2. إن العطف بالواو طغى على العطف بغيرها في المادة موضوع البحث، وليس ذلك بغريب؛ لأن الواو هي أم باب العطف.

3. إن بعضا من القراءات أخرج الواو من باب العطف إلى حكم آخر كأن تكون للاستئناف، وقد تم تناول ذلك أيضا؛ لأن فيه علقة بموضوع البحث، مع ما في ذلك من إتمام للفائدة من جهة اختلاف القراءات في ذات الموضع الذي جاء فيه اختلاف في العطف.

4. إن بعضا من العطف الذي جاء ضمن عنوان هذا البحث ربما يتغير معه حكم قرآني، ومثال ذلك ما جاء في المطلب الأول من قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: 6]؛ فإن من قرأ (أرجلكم) بالنصب أوجب غسل الرجلين إلى الكعبين، ومن قرأها بالجر أجاز المسح على نحو ما مرّ.

5. إن الأصل في تغير الحركة الإعرابية أن يتغير معه المعنى والدلالة، نعم؛ قد لا يتغير المعنى العام إلّا أن التدقيق يقتضي تغيرا ولو يسيرا، ومثال ما تغير فيه المعنى أو تغيرت فيه الدلالة ما ورد في المطلب الرابع عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يعلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيل وَنِصفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠]، حيث إن قراءة النصب تقتضي أن يقوم النبي ﷺ بما فرض الله عليه وأكثر، وأما قراءة الجر فتعطي أنه ﷺ ربما قام أقل مما افترضه الله عليه.

المصادر والمراجع

1. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، (2006م)، ***النشر في القراءات العشر***، تحقيق: علي محمد الضباع، ط1، بيروت، تصوير دار الكتب العلمية.
2. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين(ت646هـ)، (1989م)، ***أمالي ابن الحاجب***، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط1، الأردن، دار عمار.
3. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت542هـ)، ***أمالي ابن الشجري*** (1991م)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناجي، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
4. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي(ت720هـ) ، 1424هـ = 2004م، ***اللمحة في شرح الملحة***، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية_ المدينة المنورة.
5. ابن العربي، القاضي محمد بن عبدالله المعافري الاشبيلي المالكي (ت543هـ)، 1424هـ= 2003م، ***أحكام القرآن***، تعليق ومراجعة: محمد عبد القادر عطا، ط3، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.
6. ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الغرناطي (ت741هـ)، 1416هـ، ***التسهيل لعلوم التنزيل***، تحقيق: الدكتور عبدالله الخالدي، ط1، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ) ، 1420هـ= 1999م، ***المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها***، ط1، وزارة الأوقاف_ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، 1995، ***الخصائص***، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

9. ابن خالويه، 1985، ***مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع***، ط1، القاهرة، مكتبة المتنبي.

10. ابن خالويه، الحسين بن أحمد ابن خالويه الهمذاني (ت370هـ)، 1413هـ = 1992م، ***إعراب القراءات السبع وعللها***، تحقيق وتقديم: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مصر، مكتبة الخانجي.

11. ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبدالله (ت370هـ)، ، 1401هـ=2001م، ***الحجة في القراءات السبع***، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الكويت، ط4، بيروت، دار الشروق.

12. ابن عادل، أبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت775هـ)، 1419هـ = 1998م، ***اللباب في علوم الكتاب***، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

13. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت1393هـ)، 1984م، ***التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)***،ط1، تونس، الدار التونسية للنشر.

14. ابن عصفور، علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ) 1980م، ***ضرائر الشعر***، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

15. ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن (ت542هـ) ، 1422هـ =2002م، ***المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز***، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

16. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، 1400هـ = 1980م، ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط20، القاهرة، دار التراث.

17. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت395هـ)، 1403هـ = 1983م، ***حلية الفقهاء***، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط1، بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع.
18. ابن مالك، محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين (ت672هـ)، ***ألفية ابن مالك***، 1999م، ط1، دار التعاون.
19. ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف الأنصاري (ت761هـ)، 1985م، ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دمشق، دار الفكر.
20. ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف (ت761هـ)، ***أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك***، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
21. ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف أبو محمد(ت761هـ)، ***شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب***، تحقيق: عبدالغني الدقر، ط1، سوريا، شركة المتحدة للتوزيع.
22. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت577هـ)، ، 1424هـ = 2003م، ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين***، ط1، المكتبة العصرية.
23. أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، 1417هـ =1996م، ***إعراب القراءات الشواذ***، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، بيروت- لبنان، عالم الكتب.
24. أبو المظفر، السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي (ت489هـ) ، 1418هـ = 1997م، ***تفسير القرآن***، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، الرياض- السعودية، دار الوطن.
25. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، 1420هـ=2000م، ***البحر المحيط في التفسير***، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط1، بيروت، دار الفكر.

26. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377هـ)، ***الحجة للقراء السبعة***، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط1، دمشق- بيروت، دار المأمون للتراث.

27. أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي(ت779هـ)، 1482هـ = 2007م، ***تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن***، أبو جعفر الأندلسي، ط2، المملكة العربية السعودية، كنوز أشبيليا.

28. الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي (ت215هـ)، ، 1411هـ =1990م، ***معاني القرآن***، تحقيق: الدكتورة: هدى محمود قراعة، ط1، بيروت، مكتبة الخانجي.

29. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت1270هـ) ، 1415هـ =1995م، ***روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني***، تحقيق: علي عبدالباري عطية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

30. الإيادي، 1431هـ = 2010م، ***ديوان أبي داود*** ، جمع وتحقيق: د. أحمد هاشم السامرائي، أنوار محمود الصالحي، ط1، دمشق – سورية، دار العصماء.

31. الباقولي، علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني (ت543هـ)، 1420هـ=2000م، ***إعراب القرآن المنسوب للزجاج***، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإيباري، ط4، القاهرة، دار الكتاب المصري.

32. البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبوبكر بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، 1400هـ=1980، ***السبعة في القراءات***، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر، دار المعارف.

33. تمام حسان، 1990م، ***مناهج البحث في اللغة***، ط1، مكتبة الإنجلو المصرية.

34. الخطيب، الدكتور عبد اللطيف، 1422هـ = 2002م، ***معجم القراءات***، ط1، دمشق، دار سعد الدين.
35. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت444هـ)، 1404هـ =1984م، ***التيسير في القراءات السبع***، تحقيق: اوتو تريزل، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.
36. الدعاس، أحمد عبيد، ***إعراب القرآن الكريم***، 1425هـ=2005،، ط1، دمشق، دار المنير ودار الفارابي.
37. الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني (ت1117هـ)، 1427هـ= 2006م، ***إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر***، تحقيق: أنس مهرة،، ط3، لبنان، دار الكتب العلمية.
38. الرازي، أبوعبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت606هـ)، ، 1420هـ=2000م، ***مفاتيح الغيب _ التفسير الكبير***، ، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
39. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق (ت311هـ) ، 1408هـ= 1988م، ***معاني القرآن وإعرابه***، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.
40. الزمخشري، ***عن حقائق غوامض التنزيل***، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ)، 1407هـ=1987م، ***الكشاف***، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.
41. زهير بن أبي سلمى، 1408هـ = 1988م، ***ديوان زهير بن أبي سلمى***، تحقيق: حسن علي فاعور، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.
42. السامرائي، الدكتور فاضل صالح ، 2000م، ***معاني النحو***، ط1، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب.
43. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(ت756هـ)، 2000م، ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون***، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، ط1، دمشق، دار القلم.

44. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (180هـ) ، 1408هـ= 1988م ، ***الكتاب***، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.

45. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر (ت1393هـ)، 1415هـ = 1995م، ***أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن***، ط1، بيروت– لبنان، دار الفكر.

46. الشهاب، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت1069هـ)، ***حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي***، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر_ بيروت.

47. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله اليمني (ت1250هـ)، ، 1414هـ=1986م، ***فتح القدير***، ط1، دمشق– بيروت، دار الكلم الطيب.

48. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت310هـ) ، 1420هـ = 2000م، ***جامع البيان في تأويل القرآن***، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

49. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبدالله (ت743هـ) ، 1434هـ = 2013م ، ***فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)***، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د.محمد عبدالرحيم سلطان العلماء، ط1، الإمارات، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

50. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله (ت616هـ)، ***التبيان في إعراب القرآن***، تحقيق: علي محمد البجاوي،ط1، مصر، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

51. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله منظور الدليمي (ت 207هـ)، 1980م، ***معاني القرآن***، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.

52. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصار(ت671هـ)، ، 1384هـ =1964م، ***الجامع لأحكام القرآن***، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية.

53. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني(ت1307هـ) ، 1412هـ = 1992م، ***فتح البيان في مقاصد القرآن***، تقديم ومراجعة: خادم العلم عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، ط1، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

54. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار القيرواني(ت437هـ) ، 1405هـ =1985م، ***مشكل إعراب القرآن***، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

55. القيسي، مكي بن أبي طالب، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ) ، 1394هـ = 1974م ، ***الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها***، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، ط1، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

56. الكرماني، الإمام الشيخ رضي الدين شمس القراء أبي عبدالله محمد بن أبي نصر 2008، ***شواذ القراءات***، ، تحقيق: الدكتور شمران العجلي، ط1، بيروت- لبنان، مؤسسة البلاغ.

57. لأزهري، محمد بن أحمد (370هـ)، 1412هـ =1991م، ***معاني القراءات***، ط1، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث في كلية الآداب_ جامعة الملك سعود.

58. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ) 1421هـ=2001م ، ***إعراب القرآن***، ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات علي بيضون، ط1 ، بيروت، دار الكتب العلمية.

59. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي (ت850هـ)، 1416هـ=1996م، ***غرائب القرآن ورغائب الفرقان***، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

60. الهمذاني، العلامة الحافظ المقرئ المنتجب (ت643هـ) ، 1427هـ = 2006م ، ***الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد***، تحقيق وتعليق: محمد نظام الدين الفتيح، ط1، المدينة المنورة، دار الزمان.

61. الواحدي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي النيسابوري(ت 468هـ) ، 1430هـ= 2010، ***التفسير البسيط***، تحقيق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثمَّ قامت لجنة علمية من الجامعة بسكبه وتنسيقه، ط1، عمادة البحث العلمي_ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.